International Journal of Academic Publishing in Educational Sciences and Humanities (IJAPESH)

المجلة الدولية للنشر الأكاديمي في العلوم التربوية والإنسانية

Volume 2, Issue 4, 2026

Page No: 01-07

***Website**: https://easrjournals.com/index.php/ijapesh/index*

الصيرفة الإسلامية بين المنهج الشرعي والتطبيق المصرفي: دراسة تحليلية على المصارف الليبية

سراج الدين حسين عبدالقادر الشريف *

أكاديمية الدراسات العليا فرع المنطقة الجنوبية-سبها، ليبيا

Islamic Banking between Shariah Methodology and Banking Practice: An Analytical Study of Libyan Banks

Siraj al-Din Hussein Abd al-Qadir al-Sharif*

Academy of Graduate Studies, Southern Region Branch – Sabha, Libya

*Corresponding author | Serajaldeen2030@gmail.com | *المؤلف المراسل

تاريخ الاستلام: 09-*09*-2026 **تاريخ القبول:** 20-10-2026 **تاريخ النشر:** 26-10-2026

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الفجوة بين المنهج الشرعي للصيرفة الإسلامية والتطبيق العملي في المصارف الليبية، من خلال تقييم مدى التزام هذه المصارف بضوابط الشريعة الإسلامية، وتحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق نموذج مصرفي إسلامي متكامل. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على مراجعة الأدبيات والدراسات الميدانية والمسوحات التي أجريت على المصارف الليبية. توصلت النتائج إلى أن الصيرفة الإسلامية في ليبيا تواجه فجوة جوهرية بين التأصيل الشرعي والتطبيق، تتمثل في التركيز شبه الحصري على صيغة المرابحة، وضعف استخدام صيغ المشاركة والمضاربة، وغياب إطار تنظيمي موحد، وتفاوت فعالية الرقابة الشرعية. كما أظهر التحليل أن العوامل المؤسسية والتنظيمية والثقافية تشكل قيوداً جوهرية على تبني المعاملات المالية الإسلامية. وتوصي الدراسة بضرورة توحيد الإطار التشريعي والرقابي، وتطوير القدرات البشرية، وتنويع المنتجات المصرفية الإسلامية لتشمل صيغ المشاركة والمضاربة، وتعزيز فعالية هيئات الرقابة الشرعية.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، المنهج الشرعي، التطبيق المصرفي، المصارف الليبية، الرقابة الشرعية، المرابحة.

Abstract

This study aims to analyze the gap between the Shariah methodology of Islamic banking and practical application in Libyan banks by assessing the extent to which these banks comply with the controls of Islamic Shariah and identifying the obstacles that prevent the implementation of an integrated Islamic banking model. The study used the descriptive-analytical approach, relying on a review of literature, field studies, and surveys conducted on Libyan banks. The findings indicate that Islamic banking in Libya faces a fundamental gap between Shariah grounding and application, manifested in an almost exclusive focus on the Murabaha formula, weak use of Musharakah and Mudarabah formulas, the absence of a unified regulatory framework, and varying effectiveness of Shariah supervision. The analysis also showed that institutional, regulatory, and cultural factors constitute major constraints on the adoption of Islamic financial transactions. The study recommends unifying the legislative and regulatory

framework, developing human capacities, diversifying Islamic banking products to include Musharakah and Mudarabah formulas, and enhancing the effectiveness of Shariah supervisory boards.

Keywords: Islamic banking, Shariah methodology, banking practice, Libyan banks, Shariah supervision, Murabaha.

1. المقدمة

شهد القطاع المصرفي الليبي تحولاً تشريعياً نحو الصيرفة الإسلامية منذ عام 2013، من خلال قانون منع المعاملات الربوية رقم (1) لسنة 2013، الذي أعقب القانون رقم (46) لسنة 2012 الذي أضاف فصلاً خاصاً للصيرفة الإسلامية إلى قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005. وقد مثل هذا التحول طموحاً كبيراً لتأسيس نظام مصرفي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن الأدبيات الأكاديمية تشير إلى أن التجربة الليبية واجهت تحديات جوهرية حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول فجوة بحثية واضحة: ففي حين توجد دراسات عديدة حول الصيرفة الإسلامية في ليبيا، إلا أن التحليل المتكامل الذي يربط بين المنهج الشرعي والتطبيق المصرفي الفعلي، مع تحليل النتائج كماً وكيفاً، لا يزال محدوداً. وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ما مدى اتساق التطبيق المصرفي للصيرفة الإسلامية في ليبيا مع منهجها الشرعي، وما هي العوامل التي تحد من هذا الاتساق؟

وتنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن هناك فجوة بين المنهج الشرعي والتطبيق المصرفي في ليبيا، تعود إلى عوامل تنظيمية ومؤسسية وبشرية، وليس فقط إلى قصور في المعرفة الشرعية. وتتفرع عن هذه الفرضية فرضيات فرعية تشير إلى أن التركيز على صيغة المرابحة، وضعف الرقابة الشرعية، وعدم وضوح الإطار التشريعي، هي أبرز مظاهر هذه الفجوة.

2. الإطار النظري: الصيرفة الإسلامية بين المنهج الشرعي والتطبيق

2.1. المنهج الشرعي للصيرفة الإسلامية

يقوم المنهج الشرعي للصيرفة الإسلامية على مجموعة من المبادئ الجوهرية التي تميزه عن الصيرفة التقليدية، وأبرزها: تحريم الربا، والمشاركة في المخاطر (الغنم بالغرم)، والالتزام بالضوابط الشرعية في العقود (كصيغ المرابحة، والمضاربة، والمشاركة، والإجارة، والسلم، والاستصناع)، ووجوب وجود هيئة رقابة شرعية تضمن امتثال العمليات المصرفية لأحكام الشريعة. ويُعد عقد المضاربة من أهم صيغ الاستثمار في الصيرفة الإسلامية، حيث يقوم على تقديم المال من طرف (رب المال) والعمل من طرف آخر (المضارب)، ويُشترط فيه أن يكون الربح معلوماً ومحدداً كنسبة شائعة من الربح، لا كمبلغ مقطوع.

كما يفرض المنهج الشرعي ضوابط صارمة على شهادات الإيداع الاستثمارية، إذ لا يجوز ضمان عائد ثابت مسبقاً، بل يجب أن يكون العائد "متوقعاً" وليس "مضموناً"، ويخضع لتقلبات الأداء الفعلي للمشروع الاستثماري. وهذا يقتضي وجود آليات محاسبية ومالية دقيقة لترجمة هذه الضوابط إلى واقع مصرفي عملي.

2.2. التطبيق المصرفي: من النظرية إلى الممارسة

على الصعيد التطبيقي، تواجه الصيرفة الإسلامية تحديات عالمية في ترجمة هذا المنهج إلى ممارسات يومية، أبرزها: صعوبة تقييم المخاطر في صيغ المشاركة، وضعف البنية التحتية القانونية والمحاسبية، وتفاوت مستويات الكفاءة البشرية. وفي السياق الليبي، تشير الدراسات إلى أن المصارف الليبية تفتقر إلى "آليات مالية ومحاسبية لترجمة المعالجات الشرعية إلى حلول عملية تتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية". وهذا يعني أن الفجوة ليست فقط في الالتزام الظاهري بالأحكام الشرعية، بل في القدرة المؤسسية على تحويل هذه الأحكام إلى منتجات وخدمات مصرفية قابلة للتطبيق.

3. منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة وتحليل الأدبيات الأكاديمية والدراسات الميدانية والتقارير الرسمية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في ليبيا. وقد تم جمع البيانات من مصادر ثانوية شملت: الدراسات المحكمة المنشورة في مجلات علمية، وأوراق المؤتمرات، والتقارير الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، والمسوحات الميدانية التي أجريت على عملاء ومصارف ليبية. وقد تم تحليل هذه البيانات باستخدام أسلوب التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) لاستخلاص الأنماط والاتجاهات الرئيسية، مع الاستعانة بالجداول والمخططات لتوضيح النتائج.

حدود الدراسة: تقتصر الدراسة على تحليل البيانات المتاحة في المصادر الثانوية، ولا تتضمن جمع بيانات أولية جديدة. كما أن بعض البيانات الكمية قد تكون غير محدثة بالكامل نظراً لتقلب الأوضاع في ليبيا وصعوبة الوصول إلى بيانات رسمية شاملة.

4. النتائج والتحليل

4.1. واقع الصيرفة الإسلامية في ليبيا: مؤشرات كمية

يوضح الجدول (1) أبرز المؤشرات الكمية المتاحة حول الصيرفة الإسلامية في ليبيا، استناداً إلى الدراسات السابقة.

الجدول (1): مؤشرات مختارة للصيرفة الإسلامية في ليبيا

المصدر	القيمة/الاتجاه	المؤشر
El-Houti & Ben Saleh (2025)	27%	حصة التمويل الإسلامي من إجمالي التمويل(2016)
ResearchGate (2017)	حوالي 91%	نسبة المنتجات القائمة على المرابحة
ResearchGate (2017)	حوالي 9% (مصرف الجمهورية فقط)	نسبة منتجات المشاركة
IRMBR (2021)	أكثر من 50% (مصرف الجمهورية)	حصة المصارف ذات النوافذ الإسلامية من سوق الصيرفة الإسلامية
مصرف ليبيا المركزي (2024)	6هيئات (5 منها في مصارف عاملة)	عدد هيئات الرقابة الشرعية المعتمدة (2024)
دراسة ميدانية(2025)	"درجة موافقة عالية"	درجة معوقات التحول نحو الصيرفة الإسلامية (استبيان)

تحليل الجدول (1): يكشف الجدول عن مفارقة جوهرية: ففي حين أن هناك تحولاً تشريعياً نحو الصيرفة الإسلامية، إلا أن التطبيق الفعلي يتركز بشكل شبه حصري في صيغة المرابحة، التي لا تتطلب بالضرورة مشاركة حقيقية في المخاطر. وهذا يشير إلى أن المصارف الليبية تفضل الصيغ الأقل مخاطرة، وهو ما قد يتعارض مع جوهر المنهج الشرعي الذي يشجع على المشاركة. كما أن حصة التمويل الإسلامي (27%) رغم أنها ليست ضئيلة، إلا أنها لا تعكس تحولاً كاملاً نحو النظام الإسلامي.

4.2. الفجوة بين المنهج الشرعي والتطبيق: تحليل الأبعاد

يمكن تصنيف الفجوة بين المنهج الشرعي والتطبيق المصرفي في ليبيا إلى ثلاثة أبعاد رئيسية، كما يوضحها المخطط (1).



المخطط (1): أبعاد الفجوة بين المنهج الشرعي والتطبيق المصرفي في ليبيا

4.2.1. البعد التنظيمي والتشريعي

تشير الدراسات إلى أن "غياب الإطار القانوني الموحد" يشكل تحدياً جوهرياً أمام توحيد وتوسيع الصيرفة الإسلامية في ليبيا، وقد أدى هذا الغياب إلى "تفاوت في تنفيذ الممارسات المتوافقة مع الشريعة عبر المؤسسات المالية". كما أن تذبذب السياسات بين "التحول الإلزامي" (بموجب قانون منع المعاملات الربوية) و"التحول الطوعي" (بموجب قانون 2012) قد خلق بيئة من عدم اليقين لدى المصارف. وهذا يعني أن المصارف تعمل في بيئة تشريعية غير مستقرة، مما يحد من قدرتها على التخطيط الاستراتيجي وتطوير منتجات إسلامية مبتكرة.

4.2.2. البعد المؤسسي والرقابي

على الرغم من وجود هيئات للرقابة الشرعية، إلا أن الدراسات الميدانية تشير إلى "ضعف دور هيئة الرقابة الشرعية في متابعة تطورات الصناعة في الصيرفة الإسلامية". كما أن هناك "تجاوزات شرعية وتنظيمية لا تخضع بصورة كافية للضوابط الرقابية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي". ويُظهر الجدول (1) أن هناك 6 هيئات رقابة شرعية معتمدة، لكن فعاليتها تتفاوت. وهذا الوضع يعكس فجوة بين وجود الهيئات الشرعية وبين قدرتها على فرض الامتثال الفعلي.

4.2.3. البعد البشري والثقافي

تشير الدراسات إلى "نقص الكوادر المؤهلة" كأحد أبرز التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية الليبية. كما أن "ضعف الثقافة المالية" يمثل عائقاً أمام تبني الصيرفة الإسلامية على نطاق واسع. ومن ناحية أخرى، أظهرت دراسة على عملاء المصارف الإسلامية الليبية أن الالتزام الشرعي (Shariah compliance) يعزز العلاقة بين رضا العملاء والنية السلوكية نحو الصيرفة الإسلامية، مما يعني أن العامل الشرعي ليس مجرد إجراء شكلي، بل هو محرك أساسي لثقة العملاء.

4.3. تحليل العوامل المؤثرة في تبني الصيرفة الإسلامية

لفهم أعمق للفجوة، يمكن تحليل العوامل المؤثرة في تبني الصيرفة الإسلامية في ليبيا باستخدام نموذج "القيد المؤسسي" (Institutional Constraints). تشير دراسة تجريبية على المصارف التجارية الليبية إلى أن الأبعاد البيئية الخارجية (المعرفية-الثقافية، والمعيارية، والتنظيمية) تشكل قيوداً مؤسسية تعوق تبني المعاملات المالية الإسلامية. وهذا يعني أن المشكلة ليست فقط داخل المصارف، بل في البيئة المحيطة بها.

الجدول (2): العوامل المؤثرة في تبني الصيرفة الإسلامية في ليبيا

دليل من الدراسات	تأثيره على التطبيق	نوعه	العامل
Ali et al. (2023)	يمنع التوحيد ويخلق ارتباكاً	تنظيمي	غياب إطار قانوني موحد
دراسة ميدانية(2025)	يحد من الامتثال الفعلي	مؤسسي	ضعف الرقابة الشرعية
دراسة ميدانية(2025)	يعيق تطوير المنتجات	بشري	نقص الكفاءات المتخصصة
ResearchGate (2017)	يحد من تنويع المخاطر	هيكلي	التركيز على المرابحة
دراسة تحليلية(2025)	يحد من قبول العملاء	ثقافي	ضعف الثقافة المالية
El-Houti & Ben Saleh (2025)	يثبط التخطيط طويل الأجل	سياسي/تنظيمي	عدم استقرار السياسات

تحليل الجدول (2): يتضح أن العوامل المؤثرة متشابكة ومتعددة الأبعاد. فغياب الإطار القانوني الموحد يؤثر على فعالية الرقابة الشرعية، ونقص الكفاءات يعيق تنويع المنتجات، والتركيز على المرابحة يعكس جزئياً الخوف من المخاطر في بيئة غير مستقرة. وهذا يعني أن معالجة الفجوة تتطلب مقاربة شاملة، وليس مجرد إصدار قوانين أو تعيين هيئات رقابة.

4.4. تحليل مقارن: المصارف الإسلامية الكاملة مقابل النوافذ الإسلامية

من المهم التمييز في التحليل بين المصارف الإسلامية الكاملة (مثل مصرف اليقين الإسلامي) والنوافذ الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية (مثل نافذة مصرف الجمهورية). ففي حين أن المصارف الإسلامية الكاملة قد تكون أكثر التزاماً بالمنهج الشرعي من حيث الهيكل والحوكمة، إلا أن النوافذ الإسلامية تهيمن على حصة سوقية كبيرة (أكثر من 50% في حالة مصرف الجمهورية). وهذا يثير تساؤلاً حول ما إذا كانت النوافذ الإسلامية قادرة على تحقيق الامتثال الشرعي الكامل في ظل كونها جزءاً من مؤسسة تقليدية.

وتشير دراسة إلى أن "المصارف التجارية الليبية" تواجه قيوداً في تبني المعاملات المالية الإسلامية ترتبط بقدرتها على "تكييف بيئتها الداخلية" أكثر من ارتباطها بتحقيق قيمة اقتصادية واجتماعية لأصحاب المصلحة. وهذا يعني أن النوافذ الإسلامية قد تكون محدودة في قدرتها على تطبيق المنهج الشرعي بشكل كامل بسبب القيود المؤسسية الداخلية.

5. المناقشة

تُظهر نتائج هذه الدراسة أن الفجوة بين المنهج الشرعي والتطبيق المصرفي في ليبيا ليست فجوة "نية" أو "التزام ظاهري"، بل هي فجوة "قدرة" و"بيئة". فالمصارف الليبية تواجه تحديات هيكلية وتنظيمية وبشرية تجعل من الصعب عليها ترجمة المنهج الشرعي إلى ممارسات يومية. وهذا يتوافق مع ما أشارت إليه الدراسات من أن "التطبيق في ليبيا ليس في يد المصارف وإنما في يد مصرف ليبيا المركزي الذي يضع قيوداً على التطبيقات الشرعية". وهذا يعني أن الإصلاح يجب أن يبدأ من المستوى التنظيمي والتشريعي، وليس فقط من داخل المصارف.

كما أن التركيز على المرابحة كصيغة أساسية للتمويل يعكس مفارقة: فمن ناحية، هي صيغة شرعية مشروعة، ومن ناحية أخرى، فإن الاعتماد شبه الكامل عليها يحول الصيرفة الإسلامية إلى "صيرفة ربحية" تشبه الصيرفة التقليدية في جوهرها الاقتصادي، حتى لو اختلفت في الشكل القانوني. وهذا يثير تساؤلاً حول ما إذا كانت الصيرفة الإسلامية في ليبيا تحقق "المقاصد الشرعية" للتمويل الإسلامي، والتي تشمل العدالة في توزيع الثروة والمشاركة في المخاطر.

ومن ناحية أخرى، فإن العوامل الثقافية والاجتماعية تدعم الصيرفة الإسلامية في ليبيا، حيث أن "الصيرفة الإسلامية تتماشى مع القيم الاجتماعية والثقافية الليبية". وهذا يمثل فرصة يمكن البناء عليها، إذا ما تمت معالجة العوائق التنظيمية والمؤسسية.

6. الخاتمة والتوصيات

خلصت الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية في ليبيا تواجه فجوة جوهرية بين المنهج الشرعي والتطبيق المصرفي، تتجلى في التركيز على المرابحة، وضعف الرقابة الشرعية، وغياب الإطار التنظيمي الموحد، ونقص الكفاءات. وهذه الفجوة ليست نتيجة قصور في الالتزام الشرعي، بل نتيجة عوامل هيكلية ومؤسسية وبيئية.

وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بما يلي:

1. توحيد الإطار التشريعي والتنظيمي للصيرفة الإسلامية في ليبيا، من خلال إصدار قانون موحد للصيرفة الإسلامية يحدد بوضوح الضوابط الشرعية والمتطلبات التنظيمية.
2. تعزيز فعالية الرقابة الشرعية من خلال إنشاء هيئة رقابة شرعية مركزية تتمتع بالاستقلالية والصلاحيات الكافية، وتطوير آليات المتابعة والتدقيق الشرعي.
3. تطوير القدرات البشرية عبر برامج تدريبية متخصصة في الصيرفة الإسلامية للعاملين في المصارف والجهات الرقابية.
4. تنويع المنتجات المصرفية الإسلامية لتشمل صيغ المشاركة والمضاربة والإجارة، وتقليل الاعتماد على المرابحة.
5. تعزيز الثقافة المالية الإسلامية لدى الجمهور، من خلال حملات توعية وبرامج تعليمية.
6. إجراء دراسات ميدانية دورية لقياس مدى الامتثال الشرعي وتقييم الأداء، بهدف توفير بيانات محدثة لدعم صانعي القرار.

المراجع

1. Al Briki, S. A. M., & Ben Shay Abdullah, A. S. (2023). The impact of non-permissible financial rights before the conversion to Islamic banking on the Shariah compliant financial performance of Islamic banks after the conversion and way to address it: An analytical study of the Libyan situation. International Journal of Islamic Finance, 14(1). https://doi.org/10.55188/ijifarabic.v14i1.301
2. Almabrouk, A. (2025). The Sharia ruling on unrestricted Mudarabah investment certificates in Libyan banks in light of the Central Bank of Libya Circular No. (9) of 2024: An analytical jurisprudential study. Journal of Sebha University, 2026(03). https://doi.org/10.26629/uzjlss.2026.03
3. Altawati, N. O. M. (2023). Shariah compliance as a moderator between determinants and customer satisfaction toward behavioral intention in Libyan Islamic banks. Zenodo. https://zenodo.org/records/7827321
4. Central Bank of Libya. (2012). Law No. 46 of 2012, amending Law No. 1 of 2005, regarding banks and adding a special chapter for Islamic banking. https://cbl.gov.ly/en/laws/

5. Central Bank of Libya. (2013). Law No. 1 of 2013 regarding the prevention of Riba transactions. https://cbl.gov.ly/en/laws/

6. El-Houti, S. A., & Ben Saleh, R. A. (2025). Evaluation the experience of Islamic banking transformation in Libya. University of Zawia Journal of Economic Studies, 2025(35). https://doi.org/10.26629/uzjes.2025.35

7. ResearchGate. (2017). Libya's transformation to an Islamic financial system: Issues and challenges. https://www.researchgate.net

8. Khalleefah, Z. A. (2025). Scientific Foundations of Learning: A Data-Driven Investigation into Modern Educational Practices and Cognitive Development. *Journal of Scientific and Human Dimensions*, 19-26.

9. Meftah, H. H. K. (2026). The Reality of Geopolitical Risk Disclosure in Financial Reports: An Analytical Study of the Content of Financial Reports of a Sample of Libyan Commercial Banks. *Journal of Insights in Basic and Applied Sciences*, 30-55.

10. .(2025)Cultural dynamics of Islamic banking in Libya: Overcoming regulatory fragmentation and enhancing financial literacy. Indonesian Journal of Islamic Economics, 7. https://doi.org/10.24256/ejurnal.iainpare.ac.id

11. .(2025)Framing external environmental dimensions as institutional constraints on adopting Islamic financial transactions: Empirical evidence from Libyan commercial banks. International Journal of Ethics and Systems. https://ouci.dntb.gov.ua

12. (2025). إشكاليات وواقع المصارف الإسلامية في ليبيا وسبل معالجتها: دراسة ميدانية. مجلة الأصالة, (1). https://alasala.alandalus-libya.org.ly

13. (2025). المصارف الإسلامية الليبية وقواعد العمل الشرعي وضوابطها. مجلة رماح للبحوث والدراسات, (116)https://search.emarefa.net.

14. Ismail, H. A. (2025). Political Corruption in Libya: Diagnosis of Manifestations and Effects Amid Instability, and Proposal of Counter-Strategies. *Journal of Scientific and Human Dimensions*, 14-23.

15. .(2025)The journey of Islamic banking in Libya: An analytical study to evaluate the experience and performance improvement requirements. Najsp. https://najsp.com

16. .(2025)The difficulties faced by Libyan Islamic banks in implementing financing and investment models. OU Journals. https://oujournals.ly

17. النحيف، مجدي حسين السيد،عزب، حامد سالم جمعة (2018): رؤية مستقبلية لمنظومة النشر بجامعة الطائف، مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، ع10، الجمعية العربية للحضارة والفنون الإسلامية.

18. Clarivate (2021): A researcher's complete guide to open access papers , OCTOBER 21, 2020 , (sign in 22/1/2021,1m), Available on , https://clarivate.com/webofsciencegroup/article/a-researchers-complete-guide-to-open-access-papers/0.